ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'EQUIPEMENT, DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE
MINISTERE DELEGUE CHARGE DU TRANSPORT

المملكة المغربية
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل

جواب على سؤال شفهي صادر الفريق الحركي حول إشكالات وتعقيدات الحصول على البطاقة الرمادية ورخص السياقة

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

تولي وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك أهمية بالغة لخدمات القرب، حيث تضع لهذا الغرض 63 مركز لتسجيل السيارات موزعة على مجموع التراب الوطني تتكلف بتأمين الخدمات في مجال رخص السياقة ومنح الورقة الرمادية.

ومن أجل تبسيط مسطرة تكوين الملفات الخاصة بالبطاقة الرمادية ورخصة السياقة وتجنب التعقيدات المحتملة التي يمكن أن تشوب هذه المسطرة، اتخذت وزارة التجهيز والنقل و اللوجيستيك تدابير تروم تسهيل الإجراءات الإدارية وتكريس مبدأ الشفافية والمساواة بين المرتفقين، و منها على الخصوص:

- اعتماد شباك وحيد لدى القباضات التابعة للخزينة العامة لأداء الواجبات المفروضة على مختلف عمليات رخص السياقة؛

- اعتماد شباك وحيد لدى مصالح التسجيل والتمبر التابعة للمديرية العامة للضرائب لأداء الواجبات المفروضة على مختلف عمليات البطاقة الرمادية ؛

- تعويض المطبوع الخاص بالبطاقة الرمادية ورخص السياقة الذي كان يتم اقتناءه من الباعة و المكون من عدة صفحات بمطبوع مبسط مكون من صفحة واحدة يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني للوزارة.

- حذف إلزامية الإدلاء بشهادة الفحص الطبي بالنسبة لعمليات طلب نظير رخصة السياقة و تجديد رخصة السياقة من حامل ورقي إلى حامل الكتروني

- إعفاء المواطنين من المصادقة على بطاقة التعريف الوطنية بالنسبة لملفات رخصة السياقة .

- تمكين المواطنين من وضع ملفاتهم بأي وكالة أو مركز دون الأخذ بعين الاعتبار العنوان الموجود ببطاقة تعريفهم الوطنية بالنسبة لرخصة السياقة.

- إعفاء المغاربة المقيمين بالخارج الراغبين في تبديل رخصهم على الحامل الورقي من الإدلاء بشهادة السكنى وتعويض ذلك بتصريح غير مصادق عليه موقع من طرف المعني بالأمر يبين فيه عنوان إقامته بالمغرب.

- العمل ابتداء من شهر أبريل 2013 بنظام معلوماتي يمكن مؤسسات تعليم السياقة من اختزال البيانات المتعلقة بملفات المرشحين وأخذ المواعيد للامتحان النظري عبر الخط .

و في نفس السياق و مواكبة لمقتضيات المادة **309** من القانون رقم **52.05** المتعلق بمدونة السير على الطرق التي تنص على إجبارية تجديد رخص السياقة على الحامل الورقي و البطاقة الرمادية خلال أجل 5 سنوات ابتداء من فاتح أكتوبر 2010 ، فقد تم في إطار عقد التدبير المفوض المبرم بين الوزارة و شركة السياقة كارد إحداث **16** وكالة عبر التراب الوطني عُهد إليها القيام بهذه الخدمة، علما أن عملية التجديد تقوم بها مراكز تسجيل السيارات بالنسبة للمدن التي لا تتوفر على مثل هذه الوكالات.

و في هذا الصدد، فإن عملية تجديد هذه الوثائق تتم بشكل عادي، باستثناء الاكتظاظ الذي تعرفه بعض الوكالات خلال فترات معينة بسبب عدم مباشرة بعض المواطنين لعملية تجديد وثائقهم و تأخيرها إلى نهاية الآجال المحددة لهم.

و من أجل تجاوز هذه الإكراهات و تخفيف الضغط على الوكالات و على مراكز تسجيل السيارات تسعى مصالح الوزارة حاليا في إطار تنفيذ بنود عقد التدبير المفوض حاليا بتنسيق مع شركة السياقة كارد إلى إنجاز المشاريع التالية:

- تمكين بائعي السيارات الجديدة من اختزال عبر الخط للبيانات المتعلقة بملفات تسجيل السيارات قصد الحصول على البطاقة الرمادية،

- تمكين المواطنين من تسلم البطائق في عناوينهم دون التنقل إلى مقرات الوكالات،

- إحداث نقط لاستقبال الملفات بمناطق متعددة عبر التراب الوطني بشراكة مع الخواص ،

- تمكين مراكز تسجيل السيارات ومصالح الجمارك من التبادل الإلكتروني في حينه للمعلومات المتعلقة بتعشير السيارات قصد تبسيط المساطر و محاربة ظاهرة التزوير .

أما بخصوص الأسباب التي تحول دون تكفل مصالح الوزارة بإعداد البطاقات الرمادية ورخص السياقة عوض الشركات الخاصة، فأعلمكم أن دور الشركة المفوض لها يبقى جد محدود حيث ينحصر في إنتاج البطائق الإلكترونية مع بلورة النظام المعلوماتي. بينما تقوم مراكز تسجيل السيارات بجميع العمليات المرتبطة باستقبال الملفات ومعالجتها واستغلالها والمصادقة عليها وكذا تتبع مسارها و تسوية الملفات التي تعرف بعض الإشكالات.

و تجدر الإشارة إلى أنه ووفق بنود عقد التدبير المفوض فإن الوزارة ستتكفل بجميع وظائف النظـــام المعلوماتي بما في ذلك إنجــاز البطائق الإلكتــرونية بمــجرد انتهاء عقــد التدبير المفــوض بتاريــخ 31 دجنبر 2017.